نهـــر البـــارود

□ ظل نهر البارد لسنوات بارداً ومخيماً عادياً مثله مثل كل المخيمات الفلسطينية في لبنان.. وفي الزمن الذي يفترض أن تبلغ درجة برودته حدود الصقيع التهب فجأة واشتعلت النار بجوفه ليصبح في لحظة وضحاها، بؤرة توتر لبنانية جديدة تضاف الى الحلقات الملتهبة في لبنان.وللتوقيت أبعاده ودلالاته، إذ كيف يتحول نهر البارد الى نهر من الدماء الساخنة ويصبح المخيم حالة من الجحيم؟!

عبدالملك المروني

ليست المشكلة لبنانية صرفة، وليست اللعبة شأناً محلياً صرفاً.. ثمة أطراف ارتأت في هذا الوقت ممارسة لعبتها وهذا لا يحتاج لفطنة أو بداهة بقدر ما هو بحاجة ماسة الى بسط سؤال على هذا النحو:لماذا يتخذ الهواة والمحترفون من لبنان أداة لتصفية الحسابات.. وكيف لشعب كلبنان أن يحتمل كل هذا العبث؟!

ما يثير الأسى هو دخول القاعدة الى حيث لا يمكن الدخول، وهل باتت هذه المنظمة أدوات شر ومعاول هدم في كل بقاع العالم؟!

القاعدة تقاتل في أفغانستان لأن لديها قضية.. وتقاتل في العراق لأن لديها نصف قضية.. وتقاتل في الصومال لربع قضية.. ولكن.. أية قضية لها كيما تقاتل في لبنان، ولماذا المخيمات ومساكن اللاجئين؟!

فهل القاعدة فعلاً بهذا القدر من القوة والحركة والامكانات.. قد تكون الاجابة «نعم» ولكنها قد تكون «لا» أيضاً..

وفي هذا الطرح الأخير أو الافتراض فإنه يتوجب شطر سؤال جديد.. لماذا تتهم القاعدة في عظيم الأمور وصغيرها.. ولماذا يبقى الزرقاوي حياً حتى بعد موته؟!!

أيها اللبنانيون مهلاً.. ما يحدث هو السوء ذاته أكانت أطرافاً داخلية أو خارجية تدير اللعبة..وسواءً أكانت القاعدة –أو القائمة– ذات صلة بما يحدث فلقد حان الوقت لاخماد الفتنة وبتر دابر الشر.. أليس كذلك؟!

يحيى الصياد assiaad_8@yahoo.com

حتى يحتفظ المؤتمر بجماهيـــره!

■ عندما قرر المؤتمر الشعبي العام كحزب حاكم أن تغادر قيادته من قمة السلطة التنفيذية، فهذه سابقة سياسية جديرة بالوقوف أمامها بتمعن ومتابعة، ومهما يكن فالتجربة تبدو مثيرة للدهشة وينفرد بها المؤتمر على المستوى العربي والاقليمي.

محمد أنعم

أن تغادر قيادات الحزب الحاكم العمل التنفيذي وتبدأ بترسيخ تجربة جديدة في الحياة السياسية يمارس من خلالها المؤتمر دوراً رقابياً على أداء الحكومة.. أي القيام برقابة مبكرة عبر الكتلة البرلمانية واجتماعات اللجنة العامة واللجنة الدائمة.. فهنا يكون التفرد واضحاً بتجربة مؤتمرية تؤكد أن بريق أضواء المناصب الحكومية ليس الهدف الأول للمؤتمر الشعبي العام.. وإنما الحرص على تنفيذ البرامج الوطنية التي التزم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية السابقة بالعمل على تنفيذها وبها نال ثقة الشعب والفوز في انتخابات ديمقراطية حرة وتنافسية.

إنه أمر طبيعي أن تتفرغ قيادة المؤتمر لممارسة العمل التنظيمي والرقابي والحوار مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية.. فهذه القاعدة في الحكم ظلت غير مألوفة للأحزاب الحاكمة في العالم، إنما هذا لا يعني أن المؤتمر ترك السلطة التنفيذية لغيره من الأحزاب.. بل إنها لاتزال بيد المؤتمر وتخضع قياداتها لتنفيذ سياسات في مختلف المجالات.. وبهذه التجربة تتضح لنا عدة حقائق ومنها قيم ومبادئ عدم تمسك قيادات المؤتمر بمناصب قيادية رفيعة في التنظيم وفي السلطة التنفيذية أو غير ذلك، واطلاق الفرص امام اعضاء المؤتمر لتحمل مسئولياتهم في العمل التنظيمي، وسواهم ليمارسوا نفس هذه المهام سواءً في السلطة التشريعية والرقابية أو المجالس المحلية بنفس المسئولية سواءً في مراقبة أداء الحكومة أو السلطات التنفيذية المحلية.

○ صراحةً لقد حدد الاستاذ عبدالقادر باجمال تجربة انتقال المؤتمر الشعبي العام الى العمل الحرفي بعناوين واضحة في المقابلة التي نشرتها «الميثاق» في عدد سابق ولم تعد مجرد أفكار أو أنها مازالت مجرد مجسم لتجربة.. بل إننا أصبحنا نمضي ونتابع وضع اللمسات الأخيرة لها على الواقع.

فإذا كانت «الحرفية» قد أحدثت ذلك الصدى الوطني الكبير في اللجان الدائمة المحلية وبجدية القضايا التي وقفت أمامها بديمقراطية وشفافية عاليتين وبحضور الأمين العام الذي حرص على أن يعيش ويتعايش مع هذا التحول المؤتمري لحظة بلحظة، وباتت واقعاً نعيشه.

○ إن اكتمال نجاح هذه التجربة وترسيخها على الواقع ممارسة وعلى الحزبية والسياسية سلوكاً تقتضي أن يتبنى الأمين العام قراراً يقضي بتفرغ قيادات فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات في السلطات المحلية التنفيذية والمجالس المحلية في المحافظات للعمل الرقابي والتنظيمي أيضاً.. وقد آن الأوان لتقوم قيادات الفروع بدورها الرقابي على أداء عمل السلطات التنفيذية بالمحافظات ومتابعة مدى تنفيذها للسياسات التي التزم بها المؤتمر في برامجه السياسية.. أما أن تظل بعض قيادات الفروع تمارس عملاً تنفيذياً وتنظيمياً أو في المجالس المحلية خلافاً للوجاهات الأخرى ففي ذلك إفراط مبالغ فيه وتهميش لأعضاء المؤتمر وتفريط بجماهيريته.

إن فروع المؤتمر لابد أن ترمي «العجاز» وتلتحم بالجماهير وتعيش همومهم وتتبنى قضاياهم.. وهذا لن يتم إلاّ بالتفرغ والعمل الحرفي.

مليون ريال إلى جانب مشنقة عبدالوارث

عبدالكريم تقي❖

■ ما أزال أتذكر ويتذكر معي وإلى جانبي الزميل العزيز وزير الإعلام السابق الاستاذ حسين ضيف الله العواضي عندما تقدم له شاب بعريضة يطلب منه وظيفة في الصحافة، وكتب الأخ الوزير في العريضة الأخ الاستاذ عبدالكريم تقي رئيس تحرير صحيفة «صنعاء»، لابد وأنكم تشجعون الشباب وتمكنونهم من العمل الصحفي فتكرموا بتدبير عمل للمذكور في صحيفتكم «صنعاء» الغرَّاء، التوقيع حسين العواضي..

عندما اخذت الورقة وقرأتها وجدت هناك أخطاء لغوية بانتهاك صارخ لقواعد اللغة العربية فضلاً عن الأخطاء النحوية مثل إضافة (و) التفخيم أو الجمع للمخاطب المفرد بدلاً عن (الضمة) وذكرنا ذلك بالنكتة للمرحوم الذي تولى عملاً وزارياً بعد الثورة وكان يختم الإجابات على الورق أو على الخطابات بـ(شكراً) ويكتب بدل الألف نوناً لتصبح شكرنا، أخذنا الورقة وقلنا للأخ ما مؤهلك، قال جامعي قلنا عظيم، هل سبق وان عملت في الصحافة؟! قال سبق وان كتبت في كذا وكذا وكذا، قلنا طيب سنعمل تكليفاً لك اذهب إلى المحل الفلاني ستجد كذا وكذا وكذا اعمل لنا تحقيقاً مستوفياً وات به لنُقَيِّم عملك ونكتب عقد العمل ونحدّد لك الأجر المناسب، تصوروا إلى التاريخ مدة أربع أو خمس سنوات والرجل يعمل التحقيق، (خرج ولم يعد)، ما سلف اردنا به أن نؤكد ما جاء في موضوع الزميل حسن عبدالوارث في صحيفة «الميثاق» بتاريخ ١٨ يونيو تحت عنوان (أتحدى وزارة الإعلام) والذي اشار في الموضوع إلى استشراء ظاهرة خطيرة في الساحة الصحفية، هي ان عدداً ممن توضع اسماؤهم تحت صفة رئيس التحرير لاسيما في الصحف الحزبية والخصوصية، ويقول ولا أستثني الصحف الرسمية، يثيرون جدلاً عنيفاً حول الأحقية بهذه المواقع خصوصاً إذا عرفنا ان بعضهم لايجيد الكتابة فيما البعض الآخر لايجيد القراءة، وثالثة الأثافي، الذي لايجيد الاثنين معاً، وهي حقيقة لاغبار عليها أو جدل حولها، البعض يتوق إلى مناصب عليا في الصحافة وهو لايعرف ابجديات الصحافة ولايمتلك ثقافة الاقتدار للكتابة فيها ولا عنده المقومات التي تؤهله لتولّي منصب معين في الصحافة مثل العمل الصحفي لفترة سنة أو سنتين في مجال معين أو في التدريب، ثم يترقى إلى مكان أعلى، وتمر سنة أو سنتين من أجل أن يتمكن من الخوض في التحقيقات والروبورتاجات في بلاط صاحبة الجلالة أو ان يتمكن من الصمود في مجال مهنة المتاعب بتحدٍّ واقتدار، فإذا بنا نجده كالغراب الذي حاول ان يتعلم مشي الحجل، فهرول مابين هذا وذا.. فلا هذا تأتّى ولا ذا

حصل .. وكم كان الأخ الزميل حسن عبدالوارث جريئاً بكامل الثقة في النفس عندما ختم موضوعه بالفقرة التالية: (وأتحدى وزارة الإعلام التي تمنح التراخيص لهؤلاء ان تعقد لهم امتحاناً في اللغة العربية والثقافة العامة وأصول المهنة وعلومها وفنونها وآدابها ولو نجح منهم نصفهم فقط فليعقدوا لي مشنقة في باب اليمن) وأنا كصاحب صحيفة ورئيس تحرير لها أعلن أمام كافة القُراء الكرام بأنني ملتزم بأن أرصد مليون ريال بجانب المشنقة للزميل حسن اذا نجح منهم الربع، نصف ما حدده الزميل حسن عبدالوارث..

خلاصة ما أريد قوله في هذا الموضوع هو ان الحصول على رخص أو تصاريح لصحف في الماضي كان اشبه ًمايكون بمكتب البابّ المخلوع، من وصل دخله وحصل علي ترخيص اصدار صحيفة أو مجلة دون تحرٍ كاف لثقافة ومؤهلات الاقتدار على دخول المجال الصحفي بالكفاءة والمؤهلات المطلوبة إلى آخر مايمكن ان نضعه هنا كشروط للحصول على إصدار صحيفة، فحصل من بعد الوحدة المباركة ان بلغت أرقام الصحف والمجلات المسجلة في وزارة الإعلام أرقاماً فلكية حيث وصلت الإصدارات المسجلة إلى (١٨٠) صحيفة ومجلة، بينما كنا قبل الوحدة مجرد ثلاث أو أربع صحف أهلية معروفة بغض النظر عن الصحافة الرسمية المحدودة، ولكن سياسة الباب المخلوع لإصدار تراخيص الصحف وصلت بفضل (الديمقراطية) إلى ١٨٠ صحيفة ومجلة مطبوعة، لم يتبقّ منها إلاَّ ما رحم ربي بغض النظر عن الإصدارات الجديدة من بداية القرن الواحد والعشرين وهي صحف معروفة، وإذا ما كانت وزارة الإعلام وبفضل تحري وعقلانية الأخ وزير الإعلام الذي ادرك أن إصدار المزيد من التراخيص لصحف جديدة غير مؤهلة ثقافياً وإعلامياً ومالياً إنما هو نوع من العبث، لذلك نحن مع وزارة الإعلام في تشددها بعدم إصدار أي تصاريح أو تراخيص لإصدارات جديدة غير مستوفاة لكافة الشروط المطلوبة والتي تؤسس لوجود صحافة وطنية مسؤولة ومقتدرة بعيدة عن كل ما شاب عالم الصحافة من خدوش مشوّهة لصورتها الحضارية الراقية في بلادنا.

أخيراً ارجو ان لاينسى القُراء الكرام.. المشنقة لحسن عبدالوارث، والمليون ريال من عبدالكريم تقي إن اجرت وزارة الإعلام الاختبار على رؤوس الأشهاد ونجحت.

❖ رئيس تحرير صحيفة صنعاء

هنيئاً لأدباء اليمن

□ أنْ يشمل فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح اتحاد الأدباء والكُتاب اليمنيين بكامل رعايته.. من حيث توجيهاته الرئاسية الصريحة بالعمل على تزويده بمطبعة حديثة وتخصيص مبنى له خصوصيته التاريخية كمقر مركزي في أمانة العاصمة، ومن ثم منح فروعه بكلٍ من محافظات الجمهورية مايتسع لبناء مجمعات سكنية لمنتسبيها، فضلاً عن اعفاء أعضائه على اختلاف توجهاتهم ورؤاهم من نصف قيمة تذاكر السفر بالطيران، ففي ذلك ماينطوي على أكثر من دلالة لها مغزاها.. بحيث تستوجب من جميعنا ضرورة التوقف عندها بقدر مستحق من التأمل والاهتمام.

ويأتي في مقدمة هذه الدلالات مايكمن في كون فخامته يدرك ربما أكثر من غيره من أقرانه الرؤساء حقيقة ان المبدعين

بوضوح

ابن النيل

ضمير أمتهم، وهو مايتطلب من أولي الأمر فينا توفير كل مامن شأنه تمكينهم من أداء دورهم الانساني المفترض في صياغة الوجدان الجمعي لبني وطنهم، وهو مالايتسنى لهم إلاّ عبر تحسين أوضاعهم الحياتية، كي لاتستبد بهم هموم الحياة، فيغرقون في متاهاتها المضنية، بعيداً عن دائرة اهتماماتهم الإبداعية الخلاقة.

وكثيرون هم المبدعون العرب– على سبيل المثال– الذين رحلوا عن دنيانا بعد صراع مرير مع المرض، دونما رعاية صحية على الأقل من القائمين على شئون بلدانهم.

بل إن معظم مبدعي أمتنا عادة مايتعرضون لأقسى ألوان القهر والتعذيب والاضطهاد والملاحقة، لمجرد أنهم تجرأوا على انتقاد سياسات أنظمتهم، عملاً بما قاله وزير داخلية هتلر ذات يوم، من أنه كلما تردد على مسمع منه ذِكر مثقف أو كاتب.. كلما تحسس مسدسه.

ويبقى يمن ما بعد الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م نموذجاً متقدماً على أكثر من صعيد باتجاه مواكبته روح العصر، حيث اكتمال الشخصية الوطنية اليمنية في زمن التشرذم والانقسام، وحيث التجربة الديمقراطية المصاحبة وقد أنضجت نفسها بنفسها، وحيث اعتماد مبدأ الحوار سبيلاً لتصفية أي خلاف او اختلاف بين السلطة والمعارضة، الى غير ذلك من حيثيات التقدم والازدهار.

فهنيئاً لأدباء اليمن وكتابها بما حظي به اتحادهم من طيب اهتمام ورعاية قيادتهم السياسية.. ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح.. والى حديث آخر.